

## الفصل الثاني

### حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة

تمهيد و تقسيم:-

وانطلاقاً من مبدأ التضامن الاجتماعي و الاهتمام الإنساني بضحايا الجريمة ، الذي سار علي هدية الإعلان العالمي لحقوق ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة<sup>(٩٠)</sup> . وعلي هدى من إعلانات حقوق الإنسان الدولية و الإقليمية ، و بصفة خاصة الإعلانات الخاصة بضحايا الجريمة - و التي ستشير إلى كل منها في حينه -انطلاقاً من كل ذلك سوف نحدد في هذا الموضوع من الدراسة أهم حقوق ضحايا الجريمة أمام الشرطة والتي تتمثل في الحقوق التالية:-

أولاً : الحق في التبليغ و الشكوى .

ثانياً : الحق في الادعاء المدني .

ثالثاً : الحق في الحماية و حسن المعاملة .

رابعاً : الحق في حماية الشهود و حسن معاملتهم .

خامساً : الحق في الحفاظ علي مسرح الجريمة و أدلتها .

سادساً : الحق في سرعة ضبط الجريمة .

سابعاً : الحق في التوجيه و المساعدة .

ثامناً : حماية الحق في الحياة الخاصة .

تاسعاً : الحق في التزام الشرطة للشرعية، وعدم خلق مجني عليه من قبلها .

عاشراً : الحق في الاستعانة بمحام أو مدافع .

## المبحث الأول الحق في التبليغ و الشكوى

تقسيم :-

لما كان موضوع التبليغ محلا للدراسة مقبلة وكذلك الشكوى<sup>(١١)</sup> ، فإننا سنقتصر هنا علي دراسة دور الشرطة في إقرار هذا الحق لضحايا الجريمة . ويحسن بنا في البداية أن نوضح أسباب عزوف ضحايا الجريمة عن التبليغ و الشكوى في عجمالة ، ثم نردف ذلك ببيان دور الشرطة في إقرار هذا الحق لضحايا الجريمة .

أولا : أسباب العزوف عن التبليغ و الشكوى .

الملاحظ عملا أن كثيرا من ضحايا الجرائم يعزف عن التبليغ عن الجرائم التي لحقت بهم ، و أسباب عدم التبليغ هذه كثيرة . فقد يرجع ذلك إلى نوع الجريمة نفسها كجرائم الإجهاض و الجرائم الجنسية عامة و خاصة ما يقع منها في نطاق الأسرة ، حيث إن هذا النوع من الجرائم يتم في الخفاء ، ويؤثر الناس - عادة - التكتم علي الفضيحة ، بدلا من تدخل السلطات لمعاقبة الجاني و ما قد يجره ذلك من عار اجتماعي يظل طوال الحياة . وقد يكون الإحجام عن التبليغ مرده الرغبة في الثأر من الجاني و ربما مرده الخوف من انتقام الجاني و ذويه . و قد يكون الامتناع عن التبليغ راجعا للخوف من الوقوع تحت طائلة الجزاء الجنائي أو الاستهجان الاجتماعي ، كالمرأة الداعرة التي تطلب من قابلة إجهاضها ثم يصيبها ضرر من جزاء ذلك ، و كالرجل الذي تسلبه إحدى العاهرات ماله بعد موافقته إياها ، وكذلك المرأة ضحية

الاغتصاب بعد أن تكون بدأت بالخطوة الأولى لاستدراج مفتصبها ثم حالت بينه وبين نفسها فاغتصبها. كما قد يرجع الإحجام عن التبليغ إلى عدم الاقتناع بالحكمة من التجريم، كالمراة التي تتمكن أحد محارمها من موافقتها. و قد يعزف المجني عليه في الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الآلي عن التبليغ لاختفاء أسلوب ارتكاب الجريمة حتى لا يتم تقليدها من جانب الآخرين، و خوفا من الدعاية المضادة و ضياع ثقة المساهمين في مشروعه .

إلا أن أوضح وأخطر الأسباب لإحجام ضحايا الجريمة عن التبليغ هو الاعتقاد السائد لديهم بعدم الثقة في أجهزة العدالة الجنائية، و عدم احترامها، و الرغبة في الابتعاد عن العملية الجنائية بوجه عام وعن الشرطة بوجه خاص، و ليس من العسير إدراك هذا الشعور إذا أيقن الفرد أن نسبة يسيرة من الجرائم المعروفة لدى الشرطة هي التي يتم فيها الحكم بالإدانة<sup>(٦٢)</sup> .

ثانيا : دور الشرطة في إقرار هذا الحق لضحايا الجريمة.

نسترعي الانتباه منذ البداية إلى أن قبول التبليغ و الشكوى من ضحايا الجريمة يمثل التزاما على مأموري الضبط القضائي، كعمل من أعمال الاستدلال. طبقا لنص المادة (٢٤) أ.ج.م التي جاء فيها « يجب على مأموري الضبط أن يقبلوا التبليغات و الشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم ،و أن يعثوا بها فورا للنيابة العامة...» . ووفقا لهذا النص يتعين على الشرطة القضائية أن تتلقى ما يقدم إليها من بلاغات و شكاوى دون أن يحق لها رفضها بأية حجة، وحتى ولو كان البلاغ جريمة ، فالمشروع لم يشترط أن يسفر البلاغ أو الشكوى عن جريمة فعلا.<sup>(٦٣)</sup> ولقد أكدت محكمة النقض على أن «من الواجبات المفروضة قانونا على مأموري الضبط القضائي في دوائر

اختصاصهم أن يقبلوا التبليغات والشكاوى التي ترد إليهم بشأن الجرائم...<sup>(٦٤)</sup> « وإذا رفضت الشرطة قبول البلاغ أو الشكوى ، أو تأخرت في إرسالها للنياحة العامة<sup>(٦٥)</sup> فإن رجل الشرطة يتعرض للمسئولية التأديبية دون الجنائية<sup>(٦٦)</sup> .

واعمال هذا الحق يقتضي أن يكون التجاء الضحية إلى السلطات بدون عوائق إجرائية أو تكلفة مادية، وأن تتاح له الفرصة في التعبير بحرية عن وقائع الشكوى، بدون مقاطعة كما أن له الحق في التعبير عن وجهة نظره، وعن مبررات قلقه . وعلى رجال الشرطة مساعدته في استرجاع التفاصيل -دون ضجر أو استهزاء - حتى ولو كانت القضية تافهة في نظرهم<sup>(٦٧)</sup> .

ولا يجوز أن يعامل ضحية الجريمة، وكأن له ضلعا فيما حدث، إلا إذا ثبت أنه ساهم بالفعل في إحداث الجريمة، كما ينبغي عدم ارهاقه في تكرار الحضور للإدلاء بشكواه، أو تطول فترة الانتظار، فيضيع الوقت والمال، فيهدر حقه مرتين : الأولى بسبب الجريمة، والثانية بسبب أجهزة العدالة الجنائية<sup>(٦٨)</sup> .

ويتعين ألا يغيب عن الذهن أن لضحية الجريمة ألا يبلغ أو يشكو لأسباب تكون منه موضع التقدير، كعدم علمه بالجاني، أو ستره للفضيحة، أو لعدم توافر الدليل، أو تقديرا منة للملتمة تحريك الدعوى الجنائية من عدمه، وذلك في جرائم الشكوى. ومن يملك عدم التبليغ كلية يملك أن يبلغ عن بعض الوقائع دون البعض الآخر ، كما أن له تقدير الوقت الملتم لتقديم شكواه أو بلاغه - مع مراعاة مدة التقادم والمدة المعقولة لعدم ضياع الأدلة - ولا يترتب على التأخير في الإبلاغ عن الجريمة أن يقلل رجال الشرطة من أهمية سؤال المجني عليه .

وإعمالاً لهذا الحق فإن لضحايا الجريمة الحق في تقديم شكواهم ضد رجال الشرطة أنفسهم، إذا وجدوا منهم إهمالا أو تحيزا. ومن نافلة القول حقهم في إبداء ملاحظات على عمل الشرطة فيما يتعلق بقضيتهم، بل وفيما يتعلق بسياساتها العامة في مكافحة الجريمة، دون أن يكون لذلك ثمة تأثير - كإعانات أو تعسف أو لتور - على ضباط الشرطة صوب قضيتهم<sup>(٦٩)</sup>.

ونقترح في هذا الصدد أن يتم إنشاء مراكز لاستقبال ضحايا الجريمة بصفة عامة والجنسية منها بصفة خاصة، ويقوم بالعمل فيها ضابطات من الشرطة النسائية، فذلك يشجع الضحايا على الاتصال بالشرطة. ولما كان كثير من الجرائم لا يبلغ عنها لجهل الضحايا بعمل أجهزة العدالة الجنائية، ولجهلهم بحقوقهم في هذا الشأن، فإنه يمكن معالجة هذا الوضع عن طريق التوزيع الأفضل للمعلومات المتعلقة بنظام العدالة الجنائية، وتحسين العلاقة بين الشرطة والجمهور، وجمع ونشر الإحصاءات الموجهة للمجني عليهم . ونظرا لحساسية نفسية الضحايا ، ونظرا لافتقار كثير من ضباط الشرطة لفن التعامل مع ضحايا الجريمة ، فإنه ينبغي أن يتلقى موظفو الشرطة - وغيرهم ممن يتعاملون مع الضحايا - تدريباً لتوعيتهم باحتياجات الضحايا ، ومبادئ توجيهية لضمان تقديم المعونة المناسبة والفورية<sup>(٧٠)</sup> و وضع قواعد للاستماع إلى شكوى الضحية و التعامل معها ومساعدتها<sup>(٧١)</sup>.

## المبحث الثاني حق الادعاء المدني

أولا : مضمون هذا الحق

معلوم أن الدعوى الجنائية تمر - غالبا - بثلاث مراحل : الأولى جمع الاستدلالات التي يقوم بها أفراد الضبط القضائي ، و الثانية التحقيق الابتدائي وتجريبه النيابة العامة و قاضي التحقيق ، و الثالثة المحاكمة و تجريبها مختلف المحاكم . على أن الدعوى الجنائية قد تمر بدور واحد أو اكثر من هذه الأدوار . وأمام أي جهة من تلك الجهات الثلاثة يجوز لمن لحقه ضرر من الجريمة ، أن يدعى مدنيا ، مطالبا بتعويض الأضرار التي سببها له الجريمة، إلا إذا حرمه المشرع هذا الحق صراحة، كما سنرى فيما بعد .

فالمشرع أراد الحفاظ على حقوق من لحقه ضرر الجريمة منذ المرحلة الأولى للإجراءات الجنائية - وهي مرحلة جمع الاستدلالات التي تتولاها الشرطة - فأجاز للمضروب التدخل فيها مدعيا بحقوق مدنية لتصبح له صفة الخصومة. وهذا ما نصت عليه المادة (٢٧) من قانون الإجراءات الجنائية المصري حيث تقرر بأن «لكل من يدعي حصول ضرر له أن يقيم نفسه مدعيا بحقوق مدنية في الشكوى التي يقدمها للنياية أو إلي أحد مأموري الضبط القضائي .

وثمة ملاحظات ينبغي مراعاتها في هذا الشأن: فمن ناحية أولى لا يشترط لقبول الادعاء المدني من المضروب ثبوت أن الجريمة ألحقت به ضررا فعلا، بل يكفي الادعاء بحصول الضرر، ثم تتخذ الإجراءات التي ينص عليها

القانون. ومن ناحية ثانية - وهي مترتبة على الأولى- لا يجوز لفرد الشرطة أو عضو الضبط القضائي أن يرفض قبول الادعاء المدني وما يترتب عليه من اعتبار المدعي المدني خصما في الإجراءات بحجة أنه لم يصب بضرر من الجريمة، فهذه مسألة متروك تقديرها للمحكمة فيما بعد، فكل ما يشترط هو الادعاء بأن الفعل الذي لحق المدعي المدني منه ضرر يكون جريمة، فلا يشترط أن تكشف الاستدلالات مقدما عن جريمة حتى يقبل الادعاء، وإنما هو جائز في أي وقت مادام الأمر في ظاهرة يكون جريمة<sup>(٧٢)</sup>. ومن ناحية ثالثة يشترط لقبول الادعاء المدني أمام أفراد الشرطة أن يكون بطلب صريح في شكواه أو في ورقة مقدمه بعد ذلك، فيجب أن يكون الادعاء المدني قد ورد في عبارات صريحة لا تحتل اللبس أو الغموض، سواء أهديت كتابة في ذات الشكوى المقدمة من المضرور أو في أية ورقة تالية، أم أهديت شفاهه<sup>(٧٣)</sup>. فلذا ما قدمت الشكوى ممن يدعي حصول ضرر له من الجريمة دون أن يدعي فيها صراحة بمحقوق مدنية، فقد نص المشرع على اعتبارها من قبيل التبليغلت (٢٨٨ أ.ج) ومن ناحية رابعة وأخيرة فإن تعبير الشكوى هنا ليس مرادفا لمعناها المحدد بكونها قيذا على حرية النيابة العامة في تحريك الدعوى الجنائية- وإنما يقصد به مجرد البلاغ العادي الذي يتقدم به الشخص المضرور إلى السلطات المختصة مطالبا فيها بالتعويض<sup>(٧٤)</sup>.

### ثانيا: الآثار المترتبة على الادعاء المدني.

يترتب على ادعاء المضرور مدنيا اعتباره خصما في الدعوى. ويتعين على مأمور الضبط القضائي أن يحيل الشكوى المتضمنة الادعاء المدني إلى النيابة العامة مع المحضر الذي محرره (٢/٢٧ أ.ج)، لان تصرف مأمور الضبط

القضائي في الدعوى المدنية لا ينفك عن تصرفه في الدعوى الجنائية، وهذه الأخيرة يحيل أوراقها إلى النيابة العامة للتصرف فيها، فيعرض الادعاء المدني تبعاً لذلك إلى النيابة العامة. فأمور الضبط القضائي لا يستطيع فصل الادعاء المدني عن الدعوى الجنائية بمفرده، وإنما يجب أن يسيرا معاً في نفس الطريق حتى التصرف النهائي في القضية، فالشكوى المصحوبة بالإدعاء المدني أصبحت بمجرد تلقي أمور الضبط القضائي لها إحدى أوراق القضية<sup>(٧٥)</sup>. لكن ليس معنى هذا أن أمور الضبط القضائي لا يدل له في الإجراءات بمجرد الإدعاء بحق مدنية وأن يحيل الشكوى فوراً إلى النيابة العامة، بل عليه إتمام محضره ثم إرساله مع الشكوى إلى النيابة العامة<sup>(٧٦)</sup>.

### المبحث الثالث

#### الحق في الحماية وحسن المعاملة

##### أولاً : حق الحماية :

للمواطن على الدولة حق في أن توفر له الأمن على نفسه وماله وعرضه، فالدولة وجدت لكي تتكفل بأمن المواطن، ناقلة عن كاهله ما كان يقوم به من دفاع عن نفسه، كما كان الحال في المجتمعات البدائية حيث تشكل الحماية مسئولية مشتركة بين الأفراد ممارستها بوسائلهم الخاصة، فواجب الدولة في توفير الأمن مستمد من رغبة المجتمع في حماية المواطن بواسطة من أوكل إليهم هذه المهمة، فيسهرون على أمنه وراحته<sup>(٧٧)</sup>. وخير ما يعبر عن هذا هو شعار «العين الساهرة» فالعين هي الشرطة، والساهرة تعني السهر على أمن المواطن وسلامته.

هذا وكنا قد تناولنا في الفصل السابق شطرا من دور الشرطة العليم في الوقاية من الجريمة والتصدي لها، وقلنا إنه بقدر نجاح الشرطة في القيام بهذا الدور، فإنها تكون قد كفلت للإنسان حق الحماية والوقاية من أن يغدو ضحية للجريمة. وما نود أن نركز عليه هنا هو حق ضحية الجريمة في قيام الشرطة بحمايته من تفاقم الضرر والأذى الذي بات ضحيته.

يجب على الشرطة في هذا الخصوص أن تهب على وجه السرعة إلى نجدة المجني عليه، قبل أن تبلغ محاولة العدوان غايتها في إنتاج الأذى المميت لمن وجهت إليه، وذلك بمنع العدوان، أو قطع استمراره، أو الحيلولة دون معاودته<sup>(٧٨)</sup>. لكن الواقع يؤكد أنه حالات ستدعى الشرطة لنجدة ملهوف، قبل وقوع الجريمة أو بعدها، فإنها تأتي متأخرة - على عكس ما هو متوقع ومفروض عليها - مما يتيح ارتكاب الجرائم، أو يضيع الأدلة، خاصة إذا كان الضحية هو الشاهد الوحيد على الجريمة، وكان للفاعل قدرة على إيذائه ومنعه من الكلام أو الشهادة<sup>(٧٩)</sup>.

وإعمالا لحق الحماية فإنه يقع على كاهل الشرطة الإسراع في طلب الإسعاف لاتخاذ الإسعافات الأولية، قبل أن تؤدي الإصابات إلى نتائج يتعسدر تداركها، ولا يجوز سؤال المجني عليه قبل اتخاذ هذه الإجراءات، بذريعة تحقيق السرعة في ضبط الجريمة، فدرء المفاسد مقدم على جلب المصالح، والفساد في ترك المجني عليه على حاله السيئ طلبا للمصلحة في القبض على المجرم. «فلا ينحصر دور الشرطة في سماع أقوال المجني عليهم وكفي، بل لابد من ضمان سلامتهم وحياتهم»<sup>(٨٠)</sup>.

ولقد أجريت دراسة لبيان موقف رجل الشرطة إذا ما سمع وهو يسير في الطريق صوت استغاثة صادرا من أحد المنازل. فماذا يفعل؟ وقفت عينة الدراسة مترددة تجاه الإجابة على هذا السؤال، حيث أجاب «٣٠,١%» بضرورة اقتحام المنزل، وفضل «٣٤,٢%» طلب شرطة النجدة للاستعانة بهم، بينما كانت إجابات «٣٥,٧%» خليطا بين اقتحام المنزل، وطلب شرطة النجدة، والسير بدون تقديم المساعدة وكأن الأمر لا يهمهم رجل الشرطة. وثمة سؤال آخر طرح على أفراد العينة مفاده: ماذا يفعل ضابط الشرطة إذا شاهد - وهو في طريقه إلى زيارة أسرته خارج نطاق اختصاصه المحلي - شخصا يهدد فتاة ويجرها إلى سيارته؟ فضل «٦٤,٦%» من أفراد العينة التدخل المباشر، في حين أن «٣٥,٤%» توزعت إجاباتها بين المتغيرات الخاصة بالتدخل، وطلب المساعدة من الآخرين، والامتناع عن التدخل، لأن الأمر لا يدخل في اختصاص ضابط الشرطة<sup>(٨١)</sup>.

لعل هذا الاستطلاع يوضح تقاعس عدد غير قليل من ضباط الشرطة عن نجدة الملهوف. ولا يقدر في تبرير ذلك لدينا، قلة موارد الجهاز والتي تحدد أولويات العمل، أو أن هناك صعوبة للتوفيق بين مصالح الشرطة والمجتمع وضحايا الجريمة. فلا موارد الجهاز قليلة، ولا ثمة صعوبة للتوفيق بين هذه المصالح.

ثانيا : الحق في حسن المعاملة.

يجب على الشرطة أن تحسن معاملة ضحايا الجريمة حتى تحصل منهم على ما تريد من معلومات، فلا شك في أهمية المعلومات التي يقدمها ضحايا الجريمة إلى الشرطة إذ تساعد على القيام بدورها في معرفة الجاني والقبض

عليه، فالجني عليه هو الذي رأى الجاني غالباً ، ويستطيع أن يدلى بمواصفاته، وأن يشير إلى من تقوم حوله الشبهات، ومن له مصلحة في تحقيق الفعل الإجرامي، وغير ذلك من المعلومات التي لا يستطيع أن يدلى بها غيره.

ولما كان ذلك كذلك فإن على الشرطة أن تشعر الضحايا بآدميتهم وإنسانيتهم وأن تحسن استقبالهم بتخصيص مكان معين لذلك، وتترفق في القول معهم، ولا تستخف بأقوالهم، كما لا ينبغي أن تسيء الظن بهم وبصدق شكواهم، وسوء الظن قد يرجع إلى تسرع ضابط الشرطة في الحكم، أو إلى الحالة النفسية التي يكون عليها ضحية الجريمة، أو إلى عدم مشاهدتهم لآثار ظاهرة عليه تؤيد شكواه، وعلى وجه أخص في جرائم الإيذاء البدني أو الجرائم الأخلاقية<sup>(٨٢)</sup>. وعليهم أن يقدروا الحالة النفسية التي يكون عليها ضحية الجريمة - خاصة إذا كانت واقعة من أحد المحارم- حيث يكون ضحية الجريمة على درجة عالية من التوتر والحيرة والارتباك والحجل عند عرض ما حاق به- من أذى نفسي و بدني -على الشرطة<sup>(٨٣)</sup>.

وعلى أفراد الشرطة أن ينتقوا الصيغ الملائمة للأسئلة التي تفيد في كشف الحقيقة، دون أن تعكروا صفو الضحية أو تزيد من انفعالاتها، أو أن تخلش حياءها، فإذا كان الموضوع جريمة اغتصاب فما فائدة توجيه سؤال عن المدة التي استغرقتها عملية الاتصال الجنسي؟ وما الذي أحست وشعرت به الجني عليها أثناء الفعل؟<sup>(٨٤)</sup>.

ومن نافلة القول ألا يقوم رجال الشرطة بمعاينة الآثار التي توجد أو تعلق بأماكن تعد عورة في جسم الجني عليه - طبقاً لأحكام الدين والعرف

- وعليهم أن يتدبوا أنشى كي تنأهم بما يريدون معرفته، كما عليهم أن يسرعوا إلى ستر عورات المجنى عليهم في الحوادث، سواء أكانوا أحياء أم أمواتا<sup>(٨٥)</sup>.

هذا هو المأمول من الشرطة، أما ما تراه عين الباحث - وتجري الشكوى به على ألسنة الناس - هو سوء معاملة الشرطة للمجنى عليه، فهي لا تعبره أهمية كإنسان يقع عليه اعتداء جنائي، وهو في أشد الاحتياج إلى الضمانات التي كفلتها له المواثيق الدولية، وينتظر المواثيق وإشعاره بالمشلوكة في محتته ومعاناته، وحسن تقدير حالته النفسية. فقد تبين من خلال إحدى الدراسات التي تمت في نطاق إدارة مساعدة التنفيذ القانوني بإحدى ولايات أمريكا، أن نصف عدد الجرائم التي تتم لا يبلغ عنها لأن المجنى عليه ليس لديه ثقة في نظام العدالة الجنائية، علاوة على خوفه من تحوله إلى مدعى عليه. لذا يقترح العالم الأمريكي «كارينجتون» إيجاد سياسة تتضمن إعطاء حصانات للضحايا خلال تعاونهم مع الشرطة<sup>(٨٦)</sup>.

وفي فرنسا دارت المناقشات - وذلك بمناسبة تعديل بعض النصوص الخاصة بجريمة الاغتصاب - حول ما إذا كان من المفضل أن يتم سؤال ضحية الاغتصاب عن طريق النساء دون الرجال؟ ولم توافق اللجنة التشريعية على هذا الاقتراح، وإن كان تنفيذه قد تم عملاً بوصول الاشتراكيين إلى السلطة، وإن دلت التجربة على أن كثير من الضحايا قد فضلوا الشكوى إلى الرجال، كما أن ذلك يخالف مبدأ عدم التمايز بين الأفراد بحسب الجنس، وعليه كان من الصعب أن ي نص على ذلك كالتزام قانوني<sup>(٨٧)</sup>.

ومن حسن معاملة ضحية الجريمة، إعطاؤه فترة للراحة إذا تطلب سؤاله مدة طويلة، ويجب تأجيل سؤاله إذا استدعت حالته ذلك، ولا يجوز أن يمنع من مبارحة محل الحادث أو قسم الشرطة إلى أى مكان يريده، أو إلزامه بالإقامة في مكان معين ليهل الاتصال به، ولا يجوز تفتيشه ما لم يرغب في ذلك، كما لا يجوز إجباره على إجراء فحوص طبية أو إعطاؤه عقاقير طبية أو إخضاعه لجهاز كشف الكذب، وبالجملة فلا يجوز إخضاعه لأية مؤثرات تنال من حريته الشخصية<sup>(٨٨)</sup>، ما لم تكن هناك ضرورة تجيز القيام ببعض هذه الإجراءات.

وأخيرا فإننا نقرر مع «ماتى جوتسن» أنه ما زال هناك الكثير مما يجب اتخاذه في هذا الصدد<sup>(٨٩)</sup>.

## المبحث الرابع

### الحق في حماية وحسن معاملة شهود ضحايا الجريمة

#### تمهيد وتقسيم :

عرفت محكمة النقض الشهادة بأنها «تقرير الشخص لما يكون قد رآه أو سمعه بنفسه أو أدركه على وجه العموم بحواسه<sup>(٩٠)</sup>» وللشهادة في قانون الإجراءات أهمية كبيرة، فالجريمة ليست تصرفا قانونيا يمكن إثباته بالكتابة، بل هي نشاط غير مشروع يسعى الجاني إلى إخفائه، ويسلك كل سبيل لطمس وإزالة أى أثر ينتج عنه، لذا فإن وجود شاهد على الجريمة يعتبر كسبا كبيرا للعدالة. ونعتقد أن قاعدة عدم جواز رد الشهود جاءت من هنا. وكثيرا ما

يكون للشهادة أثناء جمع الاستدلالات والتحقيق الابتدائي أثر كبير في القضاء بالإدانة أو البراءة، لأن الأقوال التي تضمنتها قد أدلى بها فور الحادث قبل أن تمتد إليها يد العبث أو يطول عليها الوقت لتضيع معالم الوقائع التي تنصب عليها. فالشهادة هي أبرز الأدلة على ارتكاب الجريمة والمساهمين فيها، بل هناك من الجرائم التي لا دليل فيها غير شهادة الشهود<sup>(٩١)</sup>.

ونبين فيما يلي دور الشرطة في حماية شهود ضحايا الجريمة، ثم نردف ذلك ببيان دورها في حسن معاملة شهود الضحايا.

### أولا : دور الشرطة في حماية شهود ضحايا الجريمة.

نقطة البداية في هذا الصدد ما لوحظ من أن إحجام الشهود عن الإدلاء بالشهادة قد يرجع إلى عامل الخوف من المجرم وانتقامه، بل والخوف من المجسني عليه وأسرته، ويظهر ذلك في بعض البيئات حيث جرت تقاليدھا على تحريم الشهادة، واعتبارها ضربا من ضروب العدوان، بل اعتبرت الشاهد على فعل كفاعله سواء بسواء. وتنتشر هذه التقاليد في المجتمعات الأثرية، فالشهادة تضر بالقائم بالتأثر ومن ثم تعتبر عدوانا عليه، فيحجم الناس عن الشهادة إيثارا للسلامة. كما قد يكون الخوف من المتاعب التي تحدث فيما بعد بسبب شهادته، والخوف من إعنات الشرطة، والخوف من الظهور أمام المحاكم فيما بعد، أو الخوف من التورط إذا كانوا قد ارتكبوا جرائم بسيطة ويعتقدون أنها ستكشف حتما مع أقل إتصال لهم بالشرطة<sup>(٩٢)</sup>.

وإذا كان قانون العقوبات قد نص على حماية الشاهد من المؤثرات التي قد يتعرض لها، وذلك في المادة (١٨٧ عقوبات) والتي مفادها حظر أى

منشورات أو مطبوعات أو مقالات بالصحف أو رسوم بالمجلات وغيرها مما يكون من شأنه التأثير في الشهود الذين قد يطلبون للشهادة في واقعة ما، وهذه المادة تعاقب على أى تأثير على الشهود بصورة علنية مما نص عليه في المادة (١٧١ عقوبات). كما نص القانون في المادة (٣٠٠ ع.ع) على حماية الشاهد من الإكراه الذى يقع عليه قبل أداء الشهادة لحمله على قول الزور، وجعلت هذه المادة عقاب المكره مثل عقاب شاهد الزور.

فإذا كان القانون قد قرر حماية الشاهد على هذا النحو، فإن هذه الحماية التى قررها قانون العقوبات للشاهد تظل نظرية ما لم تقم الشرطة بدورها في محاولة منع هذه المؤثرات والحيلولة دون وقوع الإكراه على الشاهد، وعليها بصفة خاصة أن تقوم ببعض الإجراءات الاحتياطية حتى يدلى الشاهد بشهادته دون خوف أو وجل، فعليها أن تمنع اتصال الجاني بالشهود حتى لا يؤثر عليهم، وعلى الشرطة أن تعمل على عدم الخلط بين الشهود حتى لا يؤثر بعضهم على بعض. وعلى الشرطة أن تولى عناية خاصة بحماية الشهود في الجرائم الإرهابية، وأى تقصير في ذلك يعتبر إخلالا جسيما بواجبات الوظيفة، لأنه فضلا عن ضرره بالشاهد، فهو ضرر بالمصلحة العامة بالنظر لخطورة الإرهاب<sup>(٩٣)</sup>.

ويستحسن في نظرنا لحماية الشهود أن يؤخذوا فور سماع أقوالهم - والأمر ما برحت بادية بذاكرتهم - لتوثيق شهاداتهم أمام قاض يعين لذلك، حتى نضمن عدم التأثير عليهم، كما نقلل فرص الاعتداء عليهم. كما أننا ننضم لاقتراح سبق أن تقدم به البعض<sup>(٩٤)</sup> يوصى بأن يضع المشرع نصا صريحا يحدد فيه العقاب على كل تعدد يقع على الشهود، ولا يترك

ذلك لحكم القواعد العامة في جرائم التعدي على النفس، لأن الشاهد إذا شعر بعدم الأمان الكافي بعد أداء الشهادة قد يمتاط لنفسه ولا يقول الحقيقة كاملة، خاصة في الجرائم التي يرتكبها الإرهابيون ومعتادوا الإجرام الذين قد يخشى الشاهد بطشهم وسطوتهم فيحجم عن الشهادة ضدهم. ودور الشرطة هنا يظهر في ضبط هذه الجرائم ليرتدع الجناة.

ثانيا : دور الشرطة في حسن معاملة شهود ضحايا الجريمة.

إن من أسباب الإحجام عن الشهادة ما قد يرجع إلى كراهية الشاهد للشرطة والاستياء من أساليبها. وهذه الكراهية لها تفسير تاريخي يرجع إلى فترات الاستعمار حيث كان الاستعمار يسخر أدوات المحكم - وأظهرها قوات الأمن - للقضاء على الحركات الوطنية المناوئة له، ونهجت أحزاب ما بعد الاستعمار ذات النهج، فأخذت هي الأخرى في تأليب الشرطة على خصومها، وفي استعدادها على الجماهير المناوئة لها. فظهرت بين الجماهير والشرطة هذه الهوة السحيقة التي ما زالت آثارها باقية حتى اليوم. وكان طبيعيا والحال كذلك بين الشرطة والجماهير أن يتعدى التعاون بينهما، وأن تتحمل الدولة وحدها وزر هذه الجفوة وآثار هذه القطيعة<sup>(٩٥)</sup>. أما الاستياء من أساليب الشرطة في معاملتها للشهود فيرجع إلى إعانات الشرطة مع الشهود بإرهاقهم بالحضور وإضاعة أوقاتهم وإغفال مصالحهم وعدم معاملتهم معاملة كريمة.

يجب إذن على الشرطة أن تحسن معاملة شهود ضحايا الجريمة، حتى لا يحجموا عن الشهادة فتضيع حقوق ضحايا الجريمة أثرا لهذا الإحجام. وحسن المعاملة يقتضى من رجل الشرطة ملاحظة أن الشاهد أدرك واقعة معينة، وفي

إفضائه عنها يعتربه كثير من الخوف والاضطراب والقلق النفسى، ناهيك عن ضياع بعضا من وقته وراحته، فهو يخضع - كما يقول أستاذنا الدكتور المرصفاوى - لنفسية حساسة يكون فيها دوما على استعداد أن ينأى بنفسه عن الشهادة<sup>(٩٦)</sup>. فعلى رجل الشرطة تقع مهمة امتصاص هذا التوتر والقلق والتهدئة من روع الشاهد، باحترام أحاسيسه ومشاعره، وبإقرار المساواة بين الشهود فالإنسان يتأذى من تمييز غيره عليه فما بالناس بشاهد تبرع بوقته وتكرم براحته في سبيل أداء الشهادة، فإنه ينفر بشدة من التمييز في المعاملة بينه وبين غيره من الشهود<sup>(٩٧)</sup>.

وينبغى على رجل الشرطة أن ي جلس الشاهد، خاصة إذا كان رجلا مسنا لا يقوى على الوقوف أو امرأة ح بلى تشعر بالإعياء، وذلك لكى ي شعر الشاهد بالراحة وهو يدلى بشهادته. كما ينبغى عدم إجهاده بتكرار الحضور أو الاستخفاف به أو التقليل من شأن شهادته، فكل ذلك يؤثر على نفسيته فينكر الشهادة أو يدلى بها مبتورة، حتى يتخلص مما هو فيه من عناء<sup>(٩٨)</sup>.

كما يجب على رجل الشرطة أن يعاون الشاهد على التذكر، ويدلى بحقيقة ما أدركه بحواسه كاملا بإنعاش ذاكرته، وتوجد طريقة ممتازة تساعد الشخص على تذكر ما فاتته وذلك بأن يؤخذ الشاهد إلى المكان الذى حصل منه على المعلومات - مكان الحادث غالبا - فكثير من الناس تخونهم الذاكرة في أوراق الشرطة، وسرعان ما يتذكرون إذا أخذوا لمكان الحادث<sup>(٩٩)</sup>.

أما بخصوص الأسئلة التي توجهه للشاهد، فبداءة يجب أن يترك الشاهد ليدلى بكل ما لديه بدون مقاطعته، فإذا خرج عن الموضوع فيجب لثقت نظره فحسب للعودة للموضوع، ثم يبدأ بعد ذلك رجل الشرطة في الأسئلة والاستيضاح، ويجب أن تكون الأسئلة منتجة ومعلقة بالموضوع، سلسلة بسيطة، وأن تحمل طابع التشويق لسماع الشهادة، ويجب الالتزام بالآداب والأخلاق والترفع عن الكلمات التي تخدش الحياء<sup>(١٠٠)</sup>.

وأخيراً إذا بان خطأ الشاهد، فيجب على رجل الشرطة ألا يقوم بضجره، إذ يخطئ من يظن أن الشاهد آلة تصوير تنقل ما هو مائل أمامها دون تفاعل أو إضافة أو تعديل. ويجب مراعاة ظروف الشاهد فما يراه الصحيح قد لا يراه السقيم، وما يلاحظه الهادئ التفكير قد لا يلاحظه المهرق، وما يدركه الكبير قد يتوارى عن الصغير، وما يلمسه الرجل قد لا تلمسه المرأة، وما قد يفهمه حاد الذكاء قوى الذاكرة قد لا يفهمه من لا يكون كذلك ... هلم جراً<sup>(١٠١)</sup>. فكل ما على رجل الشرطة في هذا الصدد هو أن يوازن بين الشهادات لاستخلاص الحقيقة دون ضجر أصحابها<sup>(١٠٢)</sup>. فإذا وصلنا إلى هذه الدرجة من المعاملة للشهود، نكون قد كرسنا لضحية الجريمة حقه في حسن معاملة شهوده، مما يدفعهم للإدلاء بشهاداتهم غير وجلين أو هيابين، فيحصل ضحية الجريمة على حقوقه المعنوية والمادية بعد ذلك.

## المبحث الخامس

### الحق في حفاظ الشرطة على مسرح الجريمة<sup>(١٠٣)</sup>

#### تمهيد وتقسيم :

ليس ثمة شك في أن لضحايا الجريمة حق بالغ الأهمية قبل أفراد الشرطة، ألا وهو حق الحفاظ على مسرح الجريمة، إذ مسرح الجريمة هو «الشاهد الصامت» على ارتكاب الجريمة ومرتكبها، فهو المكان الذي وقعت فيه الجريمة وعلى صهوته نفذ الجاني غيبه، ومن ثم فإن مسرح الجريمة يشير إلى آثار وأدلة مختلفة ومعطيات لا يمكن إغفالها عند التخطيط لكشف غموض الجريمة وضبط مرتكبها، بحيث يمكن القول بأن نجاح البحث أو فشله مرده إلى الاهتمام بمسرح الجريمة أو عدمه، وإلى نسبة الأخطاء التي يمكن أن يقع فيها رجل الشرطة عند فحصه لمسرح الجريمة. إذن مسرح الجريمة يؤدي إلى كشف الجريمة وتفصيلها، ومعرفة أطرافها، والمحافظة على أدلتها، حتى يتسنى إثبات إسناد الجريمة إلى مرتكبها، فيشفي غيظ المجنى عليه ويستطيع أن يحصل على حقوقه الأخرى منه.

وحري بنا من أجل استكناه هذا الحق لضحايا الجريمة أن نقسم الحديث فيه إلى مطلبين : نجعل الأول لبيان أهمية مسرح الجريمة ودلالاته على الجريمة وأطرافها ونكسر الثان لبيان دور الشرطة في المحافظة على مسرح الجريمة.

## المطلب الأول

### أهمية مسرح الجريمة ودلالاته

تمهيد وتقسيم :

تبدى أهمية مسرح الجريمة في دلالاته التي تكشف عن الجريمة ومرتكبيها. لمسرح الجريمة ذو دلالة واضحة فيما يتعلق بوقوع الجريمة من عدمه، والهدف منها والباعث عليها، وفيما إذا كانت عمدية أم خطئية، والأدلة التي تتخلف عنها. كما أن مسرح الجريمة ذو دلالة جلية فيما يتعلق بأطرافها والتفاعلات المتبادلة بينهم. ونوضح كل ذلك من خلال الفرعين التاليين :-

### الفرع الأول

دلالة مسرح الجريمة على الواقعة الإجرامية وأدلتها :

إن معاينة مسرح الجريمة وتفتيشه هو الذى يبين وقوع الجريمة من عدمه. فوجود طعنات بالجنحة مثلاً يدل صراحة على حدوث القتل وليس الانتحار أو الوفاة الطبيعية، وعلى العكس فإن وجود الحذاء بجوار كرسي أو منضدة وفي نفس المكان تتدلى جثة يدل على أن الواقعة انتحار، ووجود الخزينة مكسورة على الأرض أو عدم وجودها يشير حتماً إلى وقوع السرقة. وقد يلجأ شخص إلى الإبلاغ عن تعرضه لحادث سرقة بإكراه ليخفي قيامه باختلاس مبالغ من عهده، وقد يبلغ آخر يتعرض لحادث سرقة بالإكراه في حين أن الواقعة لا تعدو أن تكون مشاجرة. فالانتقال إلى مسرح الجريمة ومعاينته

ومناقشة الشهود فيه يتيح لرجل الشرطة أو المحقق التثبت مما إذا كانت الواقعة جنائية أم أنها لا تشكل جريمة.

ليس هذا لحسب بل إن مسرح الجريمة يؤكد وقوع الجريمة حتى ولو انعدم محلها أو جسمها. فقد يلجأ الجاني إلى الانتقال بمحل أو جسم الجريمة إلى مكان آخر، إلا أن معاينة مسرح الجريمة يؤكد حدوثها، كأن يعثر على بقع دموية أو غيرها من الآثار دون العثور على جثة المجنى عليه. كما أن مسرح الجريمة يتيح تحديد مكان ارتكاب الجريمة، فالعثور على جثة داخل سيارة وعليها آثار أتربة أو مخلفات زراعية يدل على أن الجريمة وقعت في مسرح آخر غير مسرح اكتشافها. كذلك فإن مسرح الجريمة يحدد وقت ارتكاب الجريمة، فوجود المصايح مضاءة نهاراً - وعلى غير عادة المجنى عليه - يدل على أن الواقعة ارتكبت ليلاً، وكذلك وجود تليفزيون مضاء وليس به إرسال يدل على أن الجريمة وقعت خلال ساعات الإرسال. كما أن مسرح الجريمة يؤدي إلى تحديد تاريخ اليوم، من خلال الصحف الملقاة أسفل الباب أو من أوراق نتيجة الحائط أو تعفن الأطعمة، أو ملاحظة الصغرات التي تطرأ على الجثة مثل الزرقة وما إلى ذلك.

ومسرح الجريمة يبين ما إذا كانت الجريمة قد وقعت عمداً أم بطريق الخطأ، فالعثور على آثار فرامل السيارة في مكان اكتشاف جثة بالطريق يساعد على كشف أسلوبها وأنها وقعت بطريق الخطأ غالباً. بل إن مسرح الجريمة قد يحدد الهدف من الجريمة، ويمكن لرجل الشرطة أن يحدد ذلك الهدف من بعثرة محتويات الشقة والاستيلاء على ما بها من متاع أو مصاغ أو مستندات محددة أو شيء واحد من ذلك فقط، أو كسر الخزانة وسرقة محتوياتها، أو

قتل المجنى عليه فقط، أو سرقة أيضاً . فمثلا تعدد الطعنات دون حدوث سرقة، يدل على أن باعث الجريمة الانتقام، وسرقة أوراق بعينها دون غيرها من أشياء مادية ظاهرة بمسرح الجريمة مع وجود جثة يدل على أن الباعث هو وجود منازعات أو خصومة.

وأخيرا فإن مسرح الجريمة يحدد الآثار التي خلفها الجاني، وعليه يمكن تحديد نوعية الخبراء المطلوب انتقاهم إليه للاستعانة بهم. بل إن مسرح الجريمة ينقل صورة حية لما تسهم في إقناع القاضى أو جهات التحقيق الأخرى بسلامة الإجراءات وصحة الإسناد وتحديد الجاني. فالاهتمام بمسرح الجريمة وتحديد كافة الآثار والأوراق التي استخدمها الجاني تساعد على التحقق من صدق روايته عقب ضبطه، فإذا عثر على مطوأة ملوثة بالدماء، فإن ذلك يرجح أن تكون هي أداة الجريمة، خاصة إذا تطابق هذا الترجيح مع اعتراف الجاني، فذلك يسهم بلا شك في تكوين عقيدة القاضى في صدق الإجراءات وصحة الاعتراف.

فمسرح الجريمة إذن ذو أهمية كبيرة في كشف غموض الجرائم، لما يشير إليه من آثار وأدلة مختلفة ومعطيات لا يمكن إغفالها عند التخطيط لفك رموز الجريمة وضبط الفاعل.

وننتقل الآن لدراسة دلالة مسرح الجريمة على أطراف الواقعة الإجرامية، وذلك في الفرع التالى .

## الفرع الثاني

دلالة مسرح الجريمة على أطراف الجريمة والتفاعلات المتبادلة بينهم.

محور الجريمة - بمسببها خروجاً على السلوك الإنساني الذي يرسمه المجتمع - هو الإنسان سواء أكان جانياً أم مجنياً عليه، ويرتبط الجاني والمجني عليه بالجريمة برابطة مباشرة أو غير مباشرة، ومسرح الجريمة هو الذي يكون له الدور الفعال في كشف هذه الصلة، وذلك على النحو التالي.

أولاً : غنى عن البيان أن المهمة الأساسية لرجل الشرطة في مسرح الجريمة هي جمع أكبر قدر من الحقائق التي تستخدم لتحقيق هدف ذي ثلاث شعب هي : التعرف على الجاني، والكشف عن مكانه، وتقديم الأدلة التي تؤيد اتهامه. فالجاني هو محور البحث وغايته، إذ بتحديدته توشك الحوادث على الانتهاء، ومسرح الجريمة يساعد إلى حد كبير في تحديد الجاني، بل يكسب ينطق «هذا هو الجاني فنخذه» وصدق من قال «مسرح الجريمة مرآة يرى فيها المحقق وجه الجاني»، لأن الجاني حال ارتكابه للجريمة يكون في حالة نفسية غير طبيعية، وقد يتساقط منه بعض متعلقاته كحافظته نقوده، أو سلسلة مفاتيحه، أو ولاعة سجاثوره، أو ساعة معصمه، ... ليس هذا فحسب بل هناك ما يسمى بالأسلوب الإجرامي أو البصمة النفسية للجاني، والتي تعني التصرفات التي يأتيها الجاني بمسرح الجريمة وتكون وثيقة الصلة بشخصه، وغالباً ما لا تكون إرادية، وبقدر ما يحرص الجاني على إخفاء الآثار المرتبطة به، فإنه عادة لا يسعى إلى إخفاء آثار البصمة النفسية له، ومنها مثلاً أن يعتاد الجاني تناول مأكولات بمسرح الجريمة، أو التبول فيه، أو الكتابة على الجدران، أو كتابة خطاب اعتذار للمجني عليه، أو تهديده له. ولا يخفى

على ذى بصر ما في ذلك من دلالات غنية تساعد رجل الشرطة على سرعة تحديد الجاني وضبطه.

كما أن مسرح الجريمة يساعد في تحديد عدد الجناة ودور كل منهم على وجه التحديد، فإذا تبين أن هناك تعدد في المسروقات أو أن السرقة استهدفت الأجهزة الثقيلة وكبيرة الحجم، أو يعثر على مجموعة من أعقاب السجائر أو اختلاف ماركاتها، فإن ذلك يشير حتما إلى تعدد الجناة. وإذا تبين من المعاينة بمسرح الجريمة وجود حيل يتدلى من شرفة أو نافذة مثلا، فإنه قد يشير إلى دور للجناة في الحادث بأن أحدهم تواجد بالشقة محل الجريمة، بينما كان هناك آخر يتلقى المسروقات باستخدام ذلك الحيل.

ثانيا : يدرك الجاني في بعض الحالات أن تحديد شخصية المجنى عليه سيسرع من ضبطه لوجود خلافات بينهما معروفة للغير، فيعمد إلى محاولة تضليل رجل الشرطة أو المحقق، فيقوم بتجريد المجنى عليه من ملابسه، أو يقوم بتشويه الجثة أو إحراقها، أو يسرق الأوراق التي تدل على شخصية المجنى عليه. وهنا يكون تحديد شخصية المجنى عليه هو أهم الأمور التي من شأنها الوصول إلى ضبط الجاني، الأمر الذي يستلزم اتخاذ بعض الإجراءات، مثل النشر وسرعة تصوير جثة المجنى عليه، ورفع بصماته، وفحص وتحديد علامات مميزة في جسده إن أمكن .... الخ.

ولئن كانت مناقشة أهل المجنى عليه وأصدقائه، تحدد ملامح شخصيته وتصرفاته وعاداته، فإن مسرح الجريمة يبين العلاقة بين الجاني والمجنى عليه ويشير إلى ملابس ارتكابها، والسلوك الذي أتاه كل من الجاني والمجنى عليه. فالدخول المشروع يوضح وجود علاقة بين الجاني والمجنى

عليه، وبدل على ذلك عدم وجود آثار عنف بالمدخل الخاص بمسرح الجريمة، وإن كان في بعض الحالات لا توجد فيها هذه الصلة، كما لو قام الجاني بطرق باب الشقة، وعندما قام المجنى عليه بفتح الباب دفعه الجاني إلى داخل الشقة، أو هدهه بالسلاح ودخل دون وجود آثار للعنف. كما أن وجود آثار مشروبات أو مأكولات بمسرح الجريمة يشير إلى قيام المجنى عليه باستضافة الجاني، وهو ما يعزز من احتمال وجود صلة ما بين الجاني والمجنى عليه.

ومن الأمور الهامة التي يفصح عنها مسرح الجريمة سلوك المجنى عليه في مرحلة ما قبل تنفيذ الجريمة، وما إذا كان هذا السلوك يتفق مع ما ورد من معلومات مستقاه من الشهود أم لا، فمثلا وجود جثة المجنى عليه عاريا يدل في كثير من الحالات على كونه مصابا بالشذوذ الجنسي، وهو ما يتجه بخطة البحث إلى توجهات أخرى، وتؤدي إلى أن تطرح ما ورد من أقوال عن حسن سيرته. كما أن مسرح الجريمة يبين مقاومة المجنى عليه للجاني، والتي يمكن استنتاجها من وجود بقع دماء تختلف في الفصيلة والنوع عن مياتها بالمجنى عليه بمسرح الجريمة، أو وجود آثار من شعر الجاني بين أظافر المجنى عليه، وتظهر هذه الآثار بصورة واضحة في قضايا الإغتصاب. وعلى رجل الشرطة والمحقق أن يولى عملية المقاومة بين المجنى عليه والجاني إهتماما خاصا، إذ غالبا ما يدل ذلك على حدوث إصابة ما بالجاني يمكن من خلالها ضبطه ومواجهته بها، فيعترف بجريمته، حيث يصعب عليه إخفاؤه أو تبريرها.

ونتقل الآن لدراسة واجب رجل الشرطة في الحفاظ على مسرح الجريمة.

## المطلب الثاني

### دور الشرطة في المحافظة على مسرح الجريمة

يمثل مسرح الجريمة بؤرة الحدث، بمعنى أنه المكان الذي تبتق منه كافة الأدلة، فهو الذي يزود الضابط المحقق بنقطة البدء في بحثه عن الجاني، ويكشف عن معلومات هامة لمن يفقد بعد ذلك من المختصين. ومن هنا كانت حتمية قيام الشرطة بالمحافظة على مسرح الجريمة، وذلك من خلال القيام ببعض الإجراءات، التي يمكن بلورتها في ثلاثة إجراءات رئيسة هي: سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة، والقيام باستدعاء الخبراء اللازمين للحدث، والقيام بمعاينة وتفتيش مسرح الجريمة. وكل إجراء من هذه الإجراءات الرئيسية يحمل في طياته إجراءات فرعية أخرى على النحو التالي:-

أولاً : سرعة الانتقال إلى مسرح الجريمة.

إن إسراع الشرطة إلى مسرح الجريمة بمجرد الإبلاغ أو العلم بالجريمة، هدفه الأساسي المحافظة على مسرح الجريمة وتأمينه وضبط الجناة، لأنه لا يمكن القيام بهذه المهام قبل وصول الشرطة.

ونسترعى الانتباه منذ البداية إلى أنه من الأهمية القصوى لنجاح التحقيق الجنائي ألا يصدر عن ضابط الشرطة الذي يسبق إلى مكان الجريمة أية أخطاء أو إهمال من شأنه التأثير في قيمة الآثار والأدلة المادية، سواء أكانت هذه الأخطاء من فعله أم نتيجة إهماله. فعلى أول ضابط يتصادف وجوده في مكان الحادث أن يحرص على ألا يزيل أو يتلف ما قد يكون هناك من الآثار الهامة التي قد تنتهي بالقبض على المجرم.

وعلى رجل الشرطة القيام بتسجيل وقت الإبلاغ عن الجريمة، ووقت الانتقال إلى مسرح الجريمة، وهذا أمر مهم لأنه يتيح للمحقق والقاضي معرفة المدة التي تقع بين الإبلاغ والوصول إلى المسرح، ومن تقدير قيمة الأدلة وأقوال الشهود وظروف الواقعة بصفة عامة، لأن تدوين الوقت يضمن الدقة على الأعمال.

وعلى رجل الشرطة عدم لمس أى شيء مادي أو تحريكه أو تغيير موضعه مهما كان عديم القيمة، كما يجب عليه الحفاظ على الآثار التي يخشى عليها من الفساد، وذلك بإبعاد الجمهور عنها حتى ولو اضطره ذلك إلى اتخاذ إجراءات وقائية في مكان معين حتى يتم التعامل معها. وهو بحاجة أحيانا إلى استعمال لباقيه، فربما لا يتاح له - في التو - العدد الكافي من أفراد القوة لمنع الدخول إلى المكان دون ترخيص.

ومن الضروري في هذا الشأن تحديد الأشخاص الذين دخلوا إلى مسرح الجريمة قبل حضوره حتى يمكن استبعاد بصماتهم. كما يعين على رجل الشرطة القيام بتحديد الأشخاص الذين هم علاقة بالجريمة مع التركيز على المشتبه فيهم، وعدم السماح لهم بالحديث المشترك، وفصل كل منهم عن الآخر. كما يلزم تحديد الشهود الذين أمكن الاستدلال عليهم وتدوين بياناتهم، وعلاقة كل منهم بالجريمة وأطرافها.

وإذا كان هناك مصابون فيجب على رجل الشرطة استدعاء الإسعاف، مع مراعاة إرسال حراسة معهم لاحتمال أن يتفوه أحدهم بأقوال قد تفيد التحقيق، أو درءا لاحتمال هروبهم.

وفي النهاية يلزم تحرير مذكرة مفصلة بكافة المعلومات والإجراءات التي قام بها الباحث الشرطي، منذ لحظة تلقيه البلاغ حتى يمكن الاستعانة بها في المراحل التالية.

ثانيا : استدعاء الخبراء المختصين إلى مسرح الجريمة.

إن دور الخبير الفني في مسرح الجريمة يعد دورا جوهريا ، حيث يسهم إلى حد بعيد في كشف غموض الجريمة وتحديد الجاني. فعلى رجل الشرطة تحديد من هم الخبراء المطلوبون في كل جريمة ويقوم باستدعائهم.

ويجب ألا يغرب عن البال قيام رجل الشرطة بتوجيه أعوانه من الخبراء في مسرح الجريمة، والقيام بالاستفسار عن أى غوامض يدخل كشفها في اختصاصهم، دونما تدخل منه في الشق الفني من عملهم. كما عليه التنسيق بينهم حتى لا يتلف عمل أحدهم عمل الآخرين، ويراعى ترتيبا معينا في الاستعانة بهم حيث يبدأ بالمصور الجنائي، ثم خبير البصمات، ثم خبير المعمل الجنائي، ثم الطبيب الشرعى .... وذلك للمحافظة على الآثار واستثمارها على أفضل نحو داخل مسرح الجريمة.

كما يجب على رجل الشرطة متابعة كل خير في عمله حتى لا يتأثر بظروف الجريمة أو يترك لمشاعره وعواطفه فرصة للتأثير عليه، وعلى رجل الشرطة إثبات حالة كل أثر ومكانه على وجه الدقة وطريقة العثور عليه، حتى لا يختلط بغيره من الآثار، وحتى يمكن متابعة التقرير النهائى للخبير الفني.

ثالثا : معاينة وتفتيش مسرح الجريمة.

إن الهدف من إجراء المعاينة والتفتيش هو إعادة بناء الأحداث وتسلسلها، وبيان طريقة ارتكاب الجاني للجريمة وكيفية دخوله، أو الأداة أو الأدوات التي استخدمها في تنفيذ الجريمة، وتحديد خط سير هروبه، فضلا عن كشف الآثار المتخلفة عنه وتنهض دليلا ضده.

ويجب أن يكون معلوما أن هذه المرحلة تبدأ غالبا عقب قيام الخبراء الفنيين بعملهم. وعلى رجل الشرطة أن يدرك منذ البداية أن الخبر الفني قد يترك أثرا دون فحص، وأن الجاني دائما ما يترك أثرا أو آثارا تدل عليه، فعليه التوصل إلى تحديد ذلك الأثر، وعليه عدم إغفال أى أثر مهما كان نافها فقد يرقى هذا الأثر إلى مرتبة الدليل فيما بعد.

ويجب على الضابط ألا يقترب من مسرح الجريمة في تعجل، بل يتحرك في تودة وأناة، وعليه أن يتوقع دائما ما هو أسوأ، فيتخذ احتياطات أكبر مما تقتضيه الظروف. وعليه ألا يشرع في مهمته وقد انعقد تفكيره على رأى مسبق عن الجريمة، فقد يؤدي ذلك إلى الإهمال وإلى القيام بتحركات غير صحيحة قد يثبت ضررها.

هذا ولا يجوز معاينة وتفتيش مسرح الجريمة في الظلام أو في ضوء خافت، وعلى رجل الشرطة أن يحدد نقطة البداية في معاينته لمسرح الجريمة، ثم يتحرك منها في اتجاه واحد لمعاينة الجوانب الأخرى من مسرح الجريمة حتى يعود لنقطة البداية. وعليه قبل دخوله أن يوضح الطريق المؤدى إليه، وكيفية دخوله بالوصف الدقيق. ثم يشرع في معاينة كل جزء في مسرح الجريمة،

سيما فحص النوافذ، والمصابيح الكهربائية، وتحديد الروائح التي قد تنبعث من مسرح الجريمة.

وعند وجود جثة متوفي في مسرح الجريمة، يجب على رجل الشرطة أن يتأكد من علامات الوفاة، ويقدر الإمكان لا يلمس الجثة ولا يحركها من مكانها، إلا بعد وصول الطبيب أو المختص بفحص مسرح الجريمة. وعليه مناظرة الجثة من أعلى إلى أسفل ومن اليمين إلى اليسار، ثم تتم معاينة الملابس وحالتها، ويحدد مواضع الإصابة بها وتوصف كل إصابة على حدة، كما يلزم وصف وضع الجثة في مسرح الجريمة، وتحديد اتجاهها.

وأخيرا يقوم رجل الشرطة عقب انتهائه من معاينة وتفتيش مسرح الجريمة برسم كروكي لمسرح الجريمة، يوضح فيه كل ما ظهر من آثار وأدلة وجثة وموضعها على وجه التحديد<sup>(١٠٤)</sup>.

فإذا قام أفراد الشرطة بالمحافظة على مسرح الجريمة على النحو المذكور، فإنهم يؤدون بذلك عملا جليلا لضحايا الجريمة، حيث يتم التعرف على الجاني ويتم القبض عليه ومحاكمته، الأمر الذي يثلج صدور ضحايا الجريمة من ناحية، ومن ناحية أخرى يستطيع ضحايا الجريمة الحصول على حقوقهم الأخرى من الجناة.

## المبحث السادس

### الحق في سرعة ضبط الجريمة

إن هذا الحق يعنى قيام الشرطة بسرعة كشف الجريمة بعد وقوعها، والبحث عن مرتكبيها وتقديم الأدلة التي تدينهم تمهيدا للقصاص منهم. وهذا ما نصت عليه المادة (٢١) من قانون الإجراءات الجنائية بقولها « يقوم مأمورو الضبط القضائي بالبحث عن الجرائم ومرتكبيها وجمع الاستدلالات التي تلزم للتحقيق في الدعوي » .

كما جاء في المادة الثالثة من قانون هيئة الشرطة - رقم ١٠٩ لسنة ١٩٧١ - « تختص هيئة الشرطة<sup>(١٠٥)</sup> بالمحافظة على .... وبمماية الأرواح والأعراض والأموال وعلى الأخص منع الجرائم وضبطها» .

وأعمال هذا الحق يقتضى من الشرطة القيام بما يسمى بجمع الاستدلالات<sup>(١٠٦)</sup> أى جمع الإيضاحات عن الجريمة من المبلغ والشهود، وسماع أقوال المتهمين، والانتقال إلى مكان الحادث ومعاينته، وضبط الأشياء اللازمة لتسهيل تحقيق الوقائع، واتخاذ كافة الوسائل التحفظية للمحافظة على أدلة الجريمة. كما تعنى محاولة الكشف عن الجرائم التي تتم في الخفاء عن طريق التحرى عنها بواسطة المخبرين والمرشدين.

وهذا الحق له ما له من الأهمية بالنسبة لضحايا الجريمة، فهو من ناحية يتيح للضحايا أن يأخذوا حقهم من الجناة، سواء بطريقة مادية في شكل تعويض أم بطريقة معنوية في شكل راحة نفسية، بتوقيع الجزاء العادل على الجاني، فباعد بذلك بين المنجى عليه وأسرته وبين الثأر من الجاني<sup>(١٠٧)</sup> كما أنه

من ناحية أخرى وسيلة كبح من شأنها أن تدرأ وقوع جرائم أخرى، ومن ثم عدم تفریح ضحايا جدد. ونزید الأمر وضوحاً فنقول : إن ضبط الجريمة غاية القصاص من الجاني زجراً له وردعاً لغيره ممن يستهويهم ارتكاب الجرائم. فالقصاص هو الغاية التي يستهدفها الضبط والضالة التي ينشدها، فهو من الوسائل التي اعترفت الشرائع بضرورتها لمكافحة الجريمة ووقاية المجتمع من شرورها. وذلك يعود بالنفع من حيث حماية الناس من الوقوع ضحايا لجرائم جديدة.

وتبدو أهمية هذه الوسيلة كأداة منع في الجرائم التي لا تجدى في منعها وسائل الضبط الإداري، كجرائم النصب وخيانة الأمانة والاختلاس والتزوير، فهذه جرائم ليس بمقدور الضبط الإداري مهما أوتى أن يمنع وقوعها، فلا يبقى إلا الضبط القضائي فهو الكفيل بالحد منها<sup>(١٠٨)</sup>.

كما أن قيام الشرطة بهذا الواجب له أهمية بالنسبة للتحقيق والاتهام، فبقدر ما تحرزه الشرطة من نجاح في مجال جمع الاستدلالات، تستقيم أمام المحقق مسالك التحقيق وتفرج مغاليقه، كما أن الاستدلالات تعتبر حجر الزاوية للاتهام، عليها يتوقف حال الدعوى من السير فيها قدماً، أو الوقوف بها عند الحفظ<sup>(١٠٩)</sup>، مما يؤثر حتماً على حقوق ضحايا الجريمة في الإجراءات الجنائية.

فالشرطة هي عين العدالة وأذننها، تنقب عن الجرائم فتخرجها من الخفاء إلى النور لياشر القضاء وظيفته في ردع مرتكبيها، فيهدأ روع الجنى عليه ويطمئن قلبه، ويدرك المجرمون أنه ما من أحد يستطيع أن يفلت بجريمته<sup>(١١٠)</sup>.

إن الأمر الجدير بالملاحظة هنا أن ضحايا الجريمة يتوقعون تحرك الشرطة على وجه السرعة لضبط الجريمة، إلا أن ثمة اختلاف بين الواقع والمأمول ... ويرر رجال الشرطة ذلك بقلة الموارد وصعوبة التوفيق بين مصالح الشرطة وضحايا الجريمة والمجتمع بوجه عام<sup>(١١١)</sup> .

ثم إن الشرطة - إعمالا لسلطتها التقديرية - قد تغمض عينها في بعض الأحيان عن الجرائم البسيطة، وقد ترفض قبول البلاغ إذا بان لها أنه لا يخدم غرضا عاما أو مصلحة عامة، وعندما لا تتخذ الشرطة ثمة إجراء حالما ينمو لعلمها ما يفيد بوقوع جريمة، فيبدو أنها تفعل ذلك لأنها تعطي أسبقيات للعمل لتحرك بناء عليها، وهي صاحبة الحق في تحديد الأسبقيات بما يخدم الصالح العام للأمن<sup>(١١٢)</sup> .

لكن ضحية الجريمة لا يعنيه في شيء الإعتبارات التي قامت عليها السلطة التقديرية للشرطة، ويحل سخطه عليها في الحالات التي تعمل فيها سلطتها هذه، فهو يطلب منها دوما أن تقبض على الجاني، وتميط اللثام عن الجرائم الغامضة، وتقديم مرتكبيها للعدالة، فيشفي غيظه وتهدأ نفسه. لكن الواقع ليس هكذا دائما، فقد تحقق الشرطة في كشف الجاني أو القبض عليه، بل ولو نجحت في ذلك فقد يبرأ في ساحة القضاء لعدم كفاية الأدلة - أو لأي سبب آخر - أو قد يفرج عنه مؤقتا ويصعب ضبطه فيما بعد. في كل أولئك وما إليه ي رجع ضحايا الجريمة القصور إلى هيئة الشرطة<sup>(١١٣)</sup> .

وعندنا أنه لإقرار هذا الحق على خير وجه لضحايا الجريمة، يجب دراسة الإحصاءات الجنائية المتعلقة بضبط الجريمة، للتعرف على مدى توفيق أجهزة الشرطة في أداء واجباتها، لتوجيه نظرها إلى العجز والقصور لتلافي

أسبابه. وضرورة تحقيق عنصر السرعة، لأن كلمة العدالة إذا صدرت حاسمة وسريعة، أثلجت صدور ضحايا الجريمة، كما أنها ذات أثر قوى في ردع ذوى الميول الإجرامية.

فليس ثمة شك في أن المشاعر التي أرقتها الجريمة، لن ترضى إلا بالعقاب السريع، فالبطء تهاون في حق المجتمع، وتشجيع للمجرمين.

ولعل ما يخفف من ضرر التأخير هو حبس المتهم احتياطياً ، ريثما يتم الفصل في قضيته، فالمصلحة العامة تقتضى الحد من الإفراج المؤقت، إذا كانت أدلة الإدانة راجحة على أدلة البراءة. فالإفراج المؤقت له عيوب كثيرة<sup>(١١٤)</sup>، فقد يزيد عدد الجرائم حيث يثير حفيظة أولياء الدم لأخذ الثأر من المتهم، كما أن المتهم قد يكون من أصحاب النفوذ، فإذا أخلى سبيله ربما أثار على الشهود، فبيراً تبعاً لذلك، فيعاود نشاطه الإجرامى فيزيد عدد الضحايا. ثم إن الإفراج المؤقت قد يؤدي إلى هروب الجناة، فتعاود الشرطة البحث عنهم ككرة أخرى ربما - بل غالباً ما تكون - خاسرة. لكل هذا فإننا نطالب بالإقلال من الإفراج المؤقت، إذا كانت أدلة الإدانة قوية، مراعاة لصالح الضحايا والصالح العام، خاصة وأن الشرطة تقوم بإجراء مضاد لسد الثغرة التي أحدثها الإفراج المؤقت وهو الاعتقال، وهو إجراء مشبوه يفتنت على حريات الأفراد وحرمتهم. الأمر الذي يقتضى تدخلاً تشريعياً لرأب الصدع وحل المشكلة<sup>(١١٥)</sup>.

فإذا وفقت الشرطة في القيام بهذا الدور، تكون قد هدأت من روع الضحية وشفّت غيظه، ولم تتركه فريسة للجاني مرة أخرى يطش به، وهو ضحية مهيض الجناح. «أما إذا كانت نظم الدولة تتيح للمرء أن يرتكب

جرائمه ثم يفلت من عواقبها، فمعنى ذلك أن يقدم عدد أكبر على ارتكاب الجرائم، إما مطمئنين إلى الفساد وإما حائقين عليه. وإذا كانت نظم دولة تسمح بأن تنحاز الإدارة إلى المجرم، فلن تبقى للشرفاء كل الجرأة على الوقوف في وجهه، فينصاعون له، ويكتمون شهادة الحق، ويشهدون زورا، وتصبح يد أعداء المجتمع هي العليا» (١١٦) .

## المبحث السابع

### الحق في التوجيه والمساعدة

#### أولا : الحق في التوجيه.

يجد هذا الحق أساسه في الحقيقة التي مؤداها أن ثمة جرائم يمكن الحد من حجمها وخطورتها باتخاذ احتياطات وقائية معينة يجملها أحيانا المجنى عليه. فيأتي دور الإرشاد والتوجيه عبر لقاءات الشرطة بالمواطنين، سيما في المدارس حيث يقوم رجال الشرطة بإعطاء التوجيهات والإرشادات الوقائية للتلاميذ وذويهم، وكذلك عبر قنوات الاتصال الإعلامي - المسموع والمرئي والمقروء - مما يساعد إلى حد بعيد في وقاية المواطن من الانزلاق في هوة الجريمة.

هذا العمل من جانب الشرطة له أهمية كبيرة، حيث ي شعر المواطن أن الشرطة هي فعلا عين ساهرة على أمنه، وبأنها تسعى إلى توفير العناية والحماية له. كما أن ذلك يعطى للجمهور فرصة المساهمة الفعلية في حفظ أمنه وسلامته من هؤلاء المجرمين (١١٧) .

ومن أمثلة ذلك ما تقوم به الشرطة من تبصير المواطنين بأساليب ارتكاب الجرائم بأنواعها المختلفة، حيث يجدد المجرمون كل يوم في وسائلهم لاصطياد السذج الذين يقعون في حائلهم لريسة سهلة، وخاصة في جرائم النصب والاحتيال والسراقات بأنواعها المختلفة. ولقد بلغ المجرمون في براعتهم درجة ت وقع في برائتهم ليس السذج فحسب بل والأذكياء أيضا . كما تقوم الشرطة بتبصير المواطنين بوسائل الحراسة وطرق الوقاية من الجريمة، ذلك أن كثيرا من المواطنين يفقدون مالهم نتيجة لإهمالهم في حراسة هذه الأموال، فكثير من السراقات التي يتم الكشف عنها، يتضح أنها ما كانت لتقع لو اتخذ المجنى عليهم بعض وسائل الحيلة البسيطة.

لقد عمدت بعض الدول المتقدمة - كإنجلترا والسويد وألمانيا - إلى إنشاء مكاتب خاصة لإرشاد المواطنين إلى أحدث وسائل الحراسة وأجدها في حماية المساكن والتاجر والسيارات وغيرها<sup>(١١٨)</sup>.

وما البرنامج التلفزيوني الأسبوعي (٧٢) المشترك بين النمسا وسويسرا وألمانيا إلا نموذجا لقيام الشرطة بهذا الحق تجاه المجنى عليه المحتمل<sup>(١١٩)</sup>. ويحدونا الأمل أن نجد برنامجا تلفزيونيا في مصر يعده ويقدمه ضباط الشرطة لأداء هذا الغرض.

### ثانيا : الحق في المساعدة.

جاء في إعلان الأمم المتحدة بشأن المبادئ الأساسية لتوفير العدالة لضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة ما يلي :-

- ينبغي تسهيل استجابة الإجراءات القضائية والإدارية لاحتياجات الضحايا باتباع ما يلي :-

١- تعريف الضحايا بدورهم وبنطاق الإجراءات وتوقيتها وسيرها، وبالطريقة التي يبت بها في قضاياهم ولا سيما إذا كان الأمر يتعلق بجرائم خطيرة، وحينما طلبوا هذه المعلومات.

٢- إتاحة الفرصة لعرض وجهات نظر الضحايا وأوجه قلقهم وأخذها في الاعتبار في المراحل المناسبة من الإجراءات القضائية، حيثما تكون مصالحهم عرضة للتأثير، وذلك دون إجحاف بالمتهمين وبما يتمشى ونظام القضاء الجنائي الوطني ذى الصلة.

- ينبغي أن يتلقى الضحايا ما يلزم من مساعدة مادية وطفية ونفسية واجتماعية من خلال الوسائل الحكومية التطوعية والاجتماعية والمحلية.

- ينبغي إبلاغ الضحايا بمدى توافر الخدمات الصحية والاجتماعية وغيرها من المساعدات ذات الصلة، وأن يتاح لهم الحصول على هذه الخدمات بسهولة.

- ينبغي أن يتلقى موظفو الشرطة و..... تدريباً لتوعيتهم باحتياجات الضحايا ومبادئ توجيهية لضمان تقديم المعونة المناسبة والفورية.

- ينبغي لدى تقديم الخدمات أو المساعدة إلى الضحايا، إيلاء اهتمام بجن لهم احتياجات خاصة بسبب الضرر الذي أصيبوا به أو بسبب عوامل كالتى ذكرت في الفقرة (٣) من الإعلان<sup>(١٢٠)</sup>.

كما نص إعلان القاهرة في شأن تنفيذ وحماية حقوق ضحايا الجريمة وإساءة استعمال السلطة في الفقرة رقم (٦) على أمور مماثلة<sup>(١٢١)</sup>.

ولقد ضربت القوانين الأجنبية المثل في السنوات الأخيرة في إقرار هذا الحق لضحايا الجريمة، ففي إنجلترا أصدرت وزارة الداخلية منشورا يقضى بضرورة إخطار الشرطة لضحايا الجريمة بإمكانية حصولهم على تعويض عن الأضرار التي لحقت بهم من جراء الجريمة، فضلا عن وجوب إخطارهم بما يتخذ في قضاياهم من إجراءات وقرارات، وهو المنشور الدوري (١٩٨٨/٢٠). وفي السويد أكد قانون الشرطة الصادر في عام ١٩٨٨ على ضرورة قيام الشرطة بمساعدة ضحايا الجريمة، وأنشأت العديد من إدارات الشرطة مكاتب بها للقيام بمهمة مساعدة المجنى عليهم. كما أن هولندا أصدرت في يناير ١٩٨٦ توجيهات خاصة بالشرطة لبيان أسلوب التعامل مع الضحايا خاصة ضحايا الجرائم الجنسية وكيفية مساعدتهم. كما أن عددا من الولايات المتحدة الأمريكية أنشأت مكاتب أنصار ضحايا الجريمة بالتنسيق بين الشرطة ومكاتب النيابة<sup>(١٢٢)</sup>.

الحقيقة أن هذه التطورات جاءت كنتيجة لتأداة الفقه لجهاز الشرطة بضرورة ح سن معاملة الضحايا ومد يد العون والمساعدة إليهم، بعد أن هالتهم أزمة الإساءة إلى ضحايا الجريمة في أجهزة العدالة الجنائية<sup>(١٢٣)</sup>.

صفوة البيان إذن في هذا الصدد أن على جهاز الشرطة أن يقوم بتوجيه ضحية الجريمة لحسن التصرف خلال الإجراءات الجنائية والمدنية، كما أن على الشرطة أن تمد الضحية بالمساعدة والمعونة وتبصره بحقوقه خلال تلك المرحلة من الإجراءات والمراحل التالية لها.

ويعتبر نكول رجل الشرطة عن مساعدة المجنى عليه، أو عند طلب المساعدة له جريمة جنائية وإدارية في ذات الوقت، لأن ذلك يمثل إخلالا

جسيما بأصول المهنة، وفقا لما تفرضه عليه القوانين واللوائح من واجبات، ويلزم لقيام هذه الجريمة توافر ركنين - مادي ومعنوي - ويسبقهما شرط مفترض.

يتمثل الشرط المفترض في : وجود مجنى عليه أما الركن المادي : فيتمثل في نكول رجل الشرطة عن المساعدة أو طلبها للمجنى عليه من غيره. وأما الركن المعنوي : فيتمثل في أن يكون الامتناع بمحض إرادة رجل الشرطة مباشرة أو غير ذلك كما في الإهمال أو الرعونة أو عدم الاحتراز أو عدم مراعاة القوانين واللوائح<sup>(١٢٤)</sup>.

## المبحث الثامن

### حماية الحق في الحياة الخاصة

أولا : ماهية الحق في الحياة الخاصة وأهميته.

اختلف الفقه في تعريف الحق في الحياة الخاصة، فذهب فريق من الفقه<sup>(١٢٥)</sup> إلى التركيز على إحدى جوانب المساس بهذا الحق. بينما قنع فريق آخر من الفقه<sup>(١٢٦)</sup> بتعريف هذا الحق من خلال تعداد أوجه المساس المختلفة به، حيث يتحقق انتهاك حرمة الحياة الخاصة عندما يكون هناك تدخل غير مسموح به في إحدى هذه الأوجه، كالتجسس والتنصت، أو النشر العلني للوقائع أو الإساءة إلى السمعة وما إلى ذلك.

وإيماننا منا بصعوبة وضع تعريف جامع مانع للحق في الحياة الخاصة، فإننا نتنصر لرأى جانب من الفقه المصري يجتزئ بإيراد الإطار العام للحق في

الحياة الخاصة، والذي يتمثل - أى الإطار العام - في الحق في اختيار الحياة الخاصة، والحق في سرية تلك الحياة في حدود النظام العام<sup>(١٢٧)</sup> .

وأهمية الحق في الحياة الخاصة لا تخفى على ذى بصر، إذ باعترافنا للفرد بالحق في الحياة الخاصة إنما نقر الحاجة الملحة التي يستشعرها الفرد داخل الجماعة إلى الخلوة، فمهما تزايدت المشاركة في الحياة العامة فلا زالت الحاجة تعنى بالترقية بين الحياة الخاصة للمواطن وحياته كمشارك في الجماعة، ولا يتأتى للفرد أمنه الشخصى إلا بالاعتراف له بالحق في الحياة الخاصة. وليس في الاعتراف بهذا الحق تفويض للمجتمع، بل هو إسهام في تطويره، لأن الفرد بذلك الحق يجدد طاقته على العطاء، ويسترد صفاءه وتوازنه، ويشعر من خلال احترام أسراره بوجوده الذاتى مصونا ، كما أنه في خلوته يستطيع مراجعة نفسه ومحاسبتها.

إن الطبيعة الإنسانية قد جعلت الإنسان كائنا لا يستطيع عن الانسحاب مؤقتا من حياة رفاقه، ولهذا فهو في حاجة لسيولوا وسيكولويا إلى أن يقضى الآخرين عن وجوده مؤقتا ويزيجهم عن كاهله. ومن ثم كان الاعتراف بالحق في الحياة الخاصة ضرورة إنسانية مهمة<sup>(١٢٨)</sup> .

ونظرا لأهمية هذا الحق فقد حرص دستور جمهورية مصر العربية على أن ينص في المادة (٤٥) منه على أن « حياة المواطنين الخاصة حرمة يحميها القانون .... » كما جرم قانون العقوبات الاعتداء على الحياة الخاصة وذلك في المادة (٣٠٩) مكررا ، والمادة (٣٠٩) مكررا (أ) - مضافتان بالقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٧٢ - وذلك كما يلي :-

م(٣٠٩ مكررا) « يعاقب بالحبس مدة لا تزيد على سنة كل من اعتدى على حرمة الحياة الخاصة للمواطن وذلك بأن ارتكب أحد الأفعال الآتية في غير الأحوال المصرح بها قانونا وبغير رضا المجنى عليه : (أ) استرق السمع أو سجل أو نقل أو طريق جهاز من الأجهزة أيا كان نوعه محادثات جرت في مكان خاص أو عن طريق التليفون. (ب) التقط أو نقل بجهاز من الأجهزة أيا كان نوعه صورة شخص في مكان خاص. فإذا صدرت الأفعال المشار إليها في الفقرتين السابقتين أثناء اجتماع على مسمع ومرأى من الحاضرين في ذلك الاجتماع، فإن رضاء هؤلاء يكون مفترضا.

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال المينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته وبمحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة، كما يحكم بمحو التسجيلات المتحصلة عنها أو إعدامها» .

م(٣٠٩ مكررا أ) « يعاقب بالحبس كل من أذاع أو سهل إذاعة أو استعمل في غير علانية تسجيلا أو مستندا متحصلا عليه بإحدى الطرق المينة بالمادة السابقة أو كان بغير رضاء صاحب الشأن. ويعاقب بالسجن مدة لا تزيد على خمس سنوات كل من هدد بإفشاء أمر من الأمور التي تم التحصل عليها بإحدى الطرق المشار إليها لحمل شخص على القيام بعمل أو الامتناع عنه.

ويعاقب بالحبس الموظف العام الذى يرتكب أحد الأفعال المينة بهذه المادة اعتمادا على سلطة وظيفته. وبمحكم في جميع الأحوال بمصادرة الأجهزة

وغيرها مما يكون قد استخدم في الجريمة أو تحصل عنها. كما يحكم بمحو السجلات المتحصلة عن الجريمة أو إعدامها .»

ويتعين ألا يغيب عن الذهن أن نطاق الحياة الخاصة نطاق شخصي دائما ، فهو يشمل جميع الوقائع التي يقرر الشخص أن من مصلحته الاحتفاظ بها لنفسه أو لغيره من الأشخاص المتصلين به، ولا يشترط لإضفاء طابع السرية على هذه المعلومات أو الوقائع أن تكون مشروعة، فالقانون يصيغ حمايته على أسرار الحياة الخاصة بغض النظر عن مشروعيتها، لاستهدافه مصالح تفوق في أهميتها ما قد يعود على المجتمع من مصلحة من جراء كشف بعض الأسرار الخاصة، حتى ولو تعلق الأمر بمعلومات أو وقائع غير مشروعة<sup>(١٢٩)</sup> .

ثانيا : دور الشرطة في حماية الحياة الخاصة لضحايا الجريمة.

ثمة مشكلة أساسية تبرز بصدد حماية هذا الحق تتمثل في مدى إمكانية التوفيق بين هذا الحق وبين حرية الرأي والتعبير أو حرية الصحافة والنشر ووسائل الإعلام الأخرى، وتثار هذه المشكلة خاصة بالنسبة للشخصيات العامة مثل رجال السياسة والرياضة والفن<sup>(١٣٠)</sup> . ومن الجلي أن حرية الرأي والصحافة والإعلام لا يمكن أن تمارس دون حدود، فيجب أن تكون ممارستها غير منطوية على اعتداء على حق دستوري آخر ألا وهو الحق في الحياة الخاصة<sup>(١٣١)</sup> . وهنا يبرز دور الشرطة في حماية هذا الحق للأفراد عامة ولضحايا الجريمة منهم خاصة. وتستلزم حماية الحياة الخاصة منع أى اعتداء يقع عليها سواء كان ذلك الاعتداء بهدف تحقيق دعاية تجارية أم بأى هدف آخر<sup>(١٣٢)</sup> . وأظهر مجال لانتهاك هذه الحياة الخاصة هو مجال الإعلام فتنتقل أجهزة الإعلام

تفصيلات القضية وملابساتها بل وتضيف إليها وقائع أخرى مختلفة، لتوجد مادة للحدوث اليومي فيزيد التوزيع ويتحقق الكسب التجاري.

فيقع على عاتق رجال الشرطة واجب إبعاد هؤلاء عن ضحية الجريمة، فرمما لو أتيح له الفرصة لاسترد هدوءه واتزانه ولتكنم الخبر وستر عواره عن الكافة، وذلك حيث تكون المصلحة في كتمان الخبر أولى من معاقبة الجاني. وواجب الشرطة في هذا الخصوص يجد مبرراته في حق المجنى عليه في الحفاظ على خصوصياته، وفي واجب الشرطة في كتمان الأسرار<sup>(١٣٣)</sup> وفي منع الجريمة، وفيما تقتضيه مصلحة التحقيق التي تستوجب قدرا كبيرا من السرية والتكنم<sup>(١٣٤)</sup>.

ويقترح البعض<sup>(١٣٥)</sup> احتياطا للسرية أن تستخدم الشرطة رموزا لأسماء الضحايا حتى لا تنكشف هويتهم لكل من يتصل بهذه الملفات دون أن يكون من حقه الاطلاع عليها خاصة بالنسبة للجرائم التي تقع في نطاق العائلة أو تتصل بالعرض. كما يرى البعض الآخر<sup>(١٣٦)</sup> أن يلتزم رجال الشرطة عند تداول الأوراق التي تحمل وقائع القضية وملفاتهما بين أروقة الشرطة أو بين الشرطة والجهات الأخرى أن يلتزموا بعدم البوح بهذه الوقائع أو اطلاع الغير عليها.

ولا يفوتنا في النهاية أن ننوه إلى أنه حتى يتحقق الاعتداء على الحق في الحياة الخاصة يجب ألا يكون هناك إذن من المجنى عليه بالنشر أو بلاطلاع على حياته الخاصة، فالشخص يملك أن يأذن للصحافة ووسائل الإعلام بنشر وقائع حياته الخاصة<sup>(١٣٧)</sup>.

## المبحث التاسع

الحق في التزام الشرطة للشرعية وعدم خلق مجنى عليه من قبلها

إذا ما استرجعنا صفحات التاريخ ريثما نصل إلى العصور الموغلسة في القدم، لوجدنا أن الفرد في هذه العصور كان يقتصر لنفسه من الجاني، لكن نظرا لتطور الحياة - كثرت مطالب الفرد، وخارت قدرته على الوفاء بها كاملة لنفسه دون معاونة الآخرين - فنشأ نظام الدولة، والذي بمقتضاه تنازل الفرد عن بعض حقوقه لهذا الكيان الناشئ، أي الدولة، في مقابل قيام النظام بإداء بعض الواجبات تجاهه. وفي خصوص محل البحث فقد تنازل الفرد عن حقه في القصاص لنفسه لقاء قيام الدولة - متمثلة في جهازها الأمني - بالسهر على حمايته واقتضاء حقه من الجاني، إذا غدا الفرد ضحية لجريمة ما. ونشأ للفرد حق في أن يطمئن إلى كفاءة الجهاز في القيام بهذه المهمة، وأن تؤدي له هذه الخدمة دون تمييز بين الأفراد وبعضهم البعض على أناس من العرق أو اللون أو السن أو الجنس أو الانتماءات الحزبية، أو لأي اعتبار آخر<sup>(١٣٨)</sup>.

هذا الذي ينبغي أن يكون، لكن الواقع العملي - وما تراه عين الباحث - يؤكد أن كثيرا ما تخالف الشرطة هذه القاعدة، وتجنح إلى محاباة أحد الأفراد لصداقة أو قرابة، أو خوفا من مسئول، أو مجاملة لذوى مكانة. بل أبعد من ذلك نجد أن الشرطة تصسف في استخدام سلطاتها، وترتكب بعض الجرائم ويطفو على الساحة ضحايا لما ترتكبه السلطة الشرطة من جرائم.

ونزید الأمر وضوحاً بخصوص عدم حياد الشرطة فنقول أن شعار « الشرطة في خدمة الشعب » هو غالباً شعار أجوف، بلا روح وبغير تطبيق غالباً ، وإن طبق فإنه يطبق على استحياء بالنسبة لفئة دون أخرى من فئات الشعب، هي في العادة فئة « الواصلين » وأصحاب الياقات البيضاء<sup>(١٣٩)</sup> ، فهم أصحاب الجاه والسلطان، فتقف السلطة - بكل طاقاتها - مع الوجوه وال الأغنياء وأصحاب الخطوة والنقود على حساب الطبقات المطحونة.

هذا ما كان يحدث قديماً ، وما برح يحدث، وإليه أشار المفكرون والفلاسفة أمثال ابن خلدون وابن مسكويه الذي كان يرى « أن التعامل مع الخاصة يبني على التفهم والتعقل واللين، بينما يساق الرعاع بالقوة ». كما أنه في واقع عصور تاريخية أخرى تالية، كثيراً ما كانت - وما زالت - السلطات العامة تفضي الطرف عن جنح ومخالفات الأعيان، بينما تزل أشد العقاب بالطبقات الفقيرة .... حينما نرى وندرك كل هذا، فإن أئمة الشعارات لا بد أن تسقط وتتهوى وقد يتهاوى معها الإيمان بأى مبادئ أخرى<sup>(١٤٠)</sup> .

أما بخصوص ضحايا الأخطاء الشرطة فهى أكثر من أن تحصى. فخذ مثلاً عندما تقوم الشرطة بواجبها معتمدة على معلومات مشوشة من مصادر مشبوهة أو قاصرة، دون أن تتحرى الحقيقة في ذلك، يكون وارداً أن تقع في الخطأ وتقبض على شخص برئ، فتتحقق جريمة القبض بدون وجه حق (المسواد ٢٨٠-٢٨٢ عقوبات). وحتى لو كان القبض صحيحاً ، فربما يبرز المتهم تحت وطأة التعذيب لترع الاعتراف منه، إذ يفتح عليه رجل الشرطة صنوبر القسوة، ويصب عليه جام غضبه باستعمال جميع الوسائل حتى ولو كانت غير أخلاقية<sup>(١٤١)</sup> . وتحقق جريمة استعمال التعذيب أو القسوة حسب

الظروف (المواد ١٢٦-١٢٩ عقوبات). والثابت بشهادة شاهد - شرطي من أهلها - أن بعض إجراءات التحقيق الجنائي تشكل اعتداء بصورة أو بأخرى على الفرد وحرياته، وأن فيها من الكيد والقهر والقسر كثير تجاه المتهم، المفترض أنه بريء<sup>(١٤٢)</sup> .

وقد تلاحظ للباحث في ظل انتشار الإرهاب أن كثيرا ما يقع البراء ضحايا لجرائم شرطية، حيث أنه إذا تجمعت بعض الشواهد أن عمرا من الناس قد تقابل مع زيد الذي تحوم حوله الشكوك، فتنهض الشرطة مسرعة للحاق بعمرو ومن على شاكلته، وتعتدى على حرّيته، وتأمّر باعتقاله للاشتباه في سلوكه، دون أن يكون لديها دليل قطعي على فساد أو تأمره. وقد يحاكم هذا الشخص وتأمّر المحكمة ببراءته، ولكن تأتي الشرطة ذلك وتستمر في اعتقاله، ولا يقف الاعتداء عند هذا الحد بل يمتد إلى أسرة هذا الشخص، وبصفة خاصة إذا لم تتمكن الشرطة من القبض على زيد المشتبه في كونه إرهابيا<sup>(١٤٣)</sup> .

فهذا التصرف من قبل الشرطة يؤدي إلى شحن الأفراد بمشاعر الغل والعداء قبل أفراد الشرطة، وترجم هذه المشاعر في التخطيط لعمليات إرهابية وتنفيذها فعلا .

ومن نافلة القول ما يحدث أيضا في المسيرات والمظاهرات، فرغم صعوبة اقتحام الشرطة للمظاهرة أو المسيرة للقبض على المتزعمين لذلك، نجدها - حتى لا تظهر بمظهر المقصر أمام ساداتها ورؤسائها - تقبض على أية أشخاص محيطين بذلك الحشد، ولو لم يكن لهم نصيب في الاشتراك في تلك الأفعال، لتظهر أنها قامت بواجبها، ومحصلة هذه الأفعال - أي أفعال

القبض العشوائي - نمو مشاعر الغل في نفوس هؤلاء الأشخاص الشرفاء وأسرهم تجاه الشرطة، ويخرج الضحية بعد طول ظلم حانقا على الشرطة ونظام الدولة ككل، فنمى بأيدينا غريزة الانتقام لديه التي تبلور في أعمال إرهابية (١٤٤).

هذه كانت إطلالة سريعة على تجاوزات جهاز الشرطة وما يجره من أوخم العواقب ليس على ذاته فحسب بل على المجتمع بأسره. وللخروج من هذا المنعطف الخطير، فليس أمام الشرطة بد من التزام الحياد المطلق والشرعية في تعاملها مع الجمهور لكسب الود والصدقة والتعاون، وليس أمامها مندوحة من التروى والحذر قبل اتخاذ أى قرار يمس الحريات الشخصية للمواطنين، حتى لا تستعر نار الظلم ويزيد أوارها فتندلع حرب الإرهاب فلا تبقى ولا تفر....

## المبحث العاشر

### حق الاستعانة بمدافع أو محام

انطلاقا من توصيات المؤتمرات الدولية والمحلية؛ بالنظر إلى ضحية الجريمة باعتباره أكثر احتياجا للحقوق الإنسانية التي كفلتها المواثيق الدولية لكل فرد، أو أدعى إلى إحاطته بضماناتها، وبوجه خاص من زاوية تأمين حقه في الحياة، وفي الحرية الشخصية وفي الخصومة، وفي الدفاع عن مصالحه، وضرورة أن تكون الرعاية الواجبة لضحية الجريمة متوازية مع حقوق المتهمين بارتكابها<sup>(١٤٥)</sup> انطلاقا من ذلك نرى ضرورة إقرار حق ضحية الجريمة في الاستعانة بمحام أمام هيئة الشرطة فذلك حق مقدس لا يجوز تجاوزه<sup>(١٤٦)</sup>.

فحق الدفاع من أقدس الحقوق التي استقرت في ضمير العالم المتمدنين، وهو حق بديهى لا يقبل الجدل، لأنه لازم للعدالة لزوم البيان القضائى كله، سواء نص عليه القانون أم لم ينص، فهو مستمد من مبادئ العدالة ذاتها، فإذا نص عليه القانون فما ذلك إلا ليؤكدده، وإذا لم ينص عليه فلا يجوز إنكاره وإهدار قواعده<sup>(١٤٧)</sup>. وقد أكد على هذا الحق الدستور المصرى في المادة « ٦٩ » التي جاء فيها « حق الدفاع أصالة أو بالوكالة مكفول للجميع » ووفقا لهذا النص فإن الدستور يقرر حق الدفاع للشخص أيا كانت صفته في الواقعة - جانيا أم مجنيا عليه - سواء بنفسه أم بالوكالة<sup>(١٤٨)</sup>.

والحقيقة أن الوقوف أمام الشرطة له رهبة كبيرة في النفس البشرية خاصة إذا كان الشخص بريئا أو ضحية للجريمة، وذلك لما دلت عليه التجارب من إخفاق الإنسان في الدفاع عن نفسه حين يتفرد بهذا الدفاع<sup>(١٤٩)</sup> ويلاحظ البعض<sup>(١٥٠)</sup> أنه لن يتأتى حضور المحامى وملازمته للمجنى عليه في هذه المرحلة، في ظل الأوضاع القائمة لقانون الإجراءات الجنائية، إلا إذا ادعى مدنيا . ولما كان الادعاء المدنى يكبد المجنى عليه رسوما قد لا تتوافر في تلك الظروف الحرجة التي بوغت فيها الضحية بالعداوة عليه، لذا اقترح صاحب هذا الرأي - ومعها كل الحق - استغناء الدولة عن هذه الرسوم، خاصة وأنها لن تكبد الدولة من أمرها عسرا وفيه وفاء بما أوصى به مؤتمر الأمم المتحدة الثامن من وجوب « توفير المساعدة المناسبة للضحايا في جميع مراحل الإجراءات القانونية » .

هذا وقد أصدرت الدانمارك والنرويج والسويد تشريعات تتيح للضحايا الاستفادة من خدمات « الشخص المساند » الذى يقدم مساندة عاطفية في

مرحلة المحاكمة وما قبل المحاكمة، ويحصل على أجره من الدولة، كما يحق له تمثيل الضحية فيما يتعلق بتحقيقات ما قبل المحاكمة وأثناءها، وذلك وفقا للتعديل الذي تم في السويد - على سبيل المثال - اعتبارا من غرة يوليو ١٩٨٨ (١٥١).

وبهذا نكون انتهينا من دراسة دور الشرطة في المحافظة على أهم حقوق ضحايا الجريمة، لنتقل إلى دراسة دور الشرطة في حماية ضحايا الجريمة من الأحداث بصفة خاصة، وذلك في الفصل التالي .